

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الإستقلال المالي للمستوطنة ودوره في إرساء دعائم الهيمنة الإقتصادية .

L'indépendance financière et son rôle dans la domination économique

سعداوي ليلى. sadaoui leyla محمد الصالح بوقشور. mohammed salah boukechour

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف univ hassiba ben bouali- chlef

المؤلف المرسل: سعداوي ليلى. sadaoui leyla lilasaadaoui7@gmail.Com

تاريخ القبول : 2019-12-30

تاريخ الاستلام : 2019-06-25

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تفصي حقيقة الإستقلال المالي الذي منح للمستوطنة، وتحديد الأسباب التي سمحت بذلك، وخلصت الدراسة إلى أن ظهور المؤسسات المالية والبنكية في عهد الجمهورية الثالثة غيرت من ملامح الجزائر الكولونيالية، بحيث أصبحت تحمل في طياتها روح المعاصرة، فلا سبيل لنجاح المخطط الإستعماري سوى نهج هذا الطريق وربط الجزائر بفرنسا. كما أبرزت الدراسة أن الإستقلال المالي لم يكن وليد الضغط الإستيطاني فقط بل هو نتاج السياسة المالية المنتهجة من طرف الجمهورية الثالثة.

-الكلمات المفتاحية:

التغيرات المالية، الإستقلال المالي، الجمهورية الثالثة، الهيمنة الإقتصادية، الميزانية.

Résumé :

L'étude a conclu que l'émergence des institutions financières et bancaires au cours de la Troisième République a modifié les caractéristiques de l'Algérie coloniale, de sorte qu'elle conserve l'esprit de la modernité: il n'existe aucun moyen pour que le plan colonial aboutisse au succès du plan colonial. Approchez-vous de cette route et reliez l'Algérie à la France. L'étude a également souligné que l'indépendance financière ne résultait pas de la pression des règlements mais du produit de la politique budgétaire adoptée par la Troisième République.

-Mots clé :

Changements financiers; indépendance financière; troisième république; domination économique; budget.

الهادفة، أو عهد التخطيط المالي للجمهورية الثالثة، بعد أن أضحت المؤسسات المالية والبنكية أشبه بالجرثومة المنتشرة في الجزائر.

الإشكالية:

تشير معظم الدراسات التاريخية إلى أن الإستقلال المالي كان بمثابة نقطة التحول الرئيسية في تشكيل المستوطنة، ليرتبط البحث إذا بقضية جوهرية مفادها أن التقدم في الجزائر لن يكون إلا بمنحها الحرية المالية. هذه التغيرات الجديدة التي مست المستوطنة غيرت من الأدوار وأرغمت الجزائر على تحقيق الفائض في ميزانها التجاري وفرض ضرائب معتدلة، وبالتالي بذل جهد مالي بعيد عن إمكانيات الوطن الأم.

-مقدمة:

شهدت الجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر البوادر الأولى للتغيرات المالية العامة، فترة زمنية شهدت بزوغ فجر الرأسمالية الكولونيالية عن طريق إنشاء أولى البنوك والمؤسسات المالية، لتتغير الإستراتيجيات وتحذوا المستوطنة من خلالها ذلك المنحنى التصاعدي الذي حمل في طياته روح المعاصرة الاقتصادية، ولجعلها رقعة جغرافية أوروبية لأبعد الحدود بعد أن إرتفعت الأصوات الداعية إلى دمج الجزائر بفرنسا لإرساء دعائم الهيمنة الإقتصادية فيها ، وإحكام القبضة عليها، وجعلها رقعة فرنسية لأبعد مدى.

أدت المتغيرات المالية إلى ظهور حركة مصرفية لا مثيل لها، خاصة وأن الحكم العسكري للجزائر إنتهى في سنة 1870م، ليبدأ بعد هذا التاريخ عهد جديد أطلق عليه إسم المشاريع

من خلال ما سبق وعلى ضوء متغيرات البحث وفرضياته، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج المناسب لهاته الدراسات، كما إستخدمنا المنهج الإحصائي من خلال إستعمال لغة الأرقام والتعليق عليها ومن ثم تحليلها.

1-التغيرات المالية للمستوطنة ما بين 1850-1899م:

لم تكن التغيرات المالية للجزائر الفرنسية وليدة الصدفة، بل هي نتاج إلتحام مجموعة من الظروف المادية والبشرية، فالمستوطنون خلال العشرين سنة الأولى من الإحتلال، لم يتمكنوا من المكوث في الجزائر بسبب غياب القرض الذي أدى إلى تعطل المشروع الإستعماري ككل¹، غير أن غيابه له العديد من التفسيرات منها ما تعلق بالجانب العسكري مثلا، فالمستوطنة خلال العشرين سنة الأولى من الإحتلال شهدت المقاومة المسلحة في الشرق بزعامة أحمد باي، وفي الغرب بزعامة الأمير عبد القادر، الأمر الذي تسبب في عدم تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية، فالوضع السياسي غير مستقر هذا من جهة. من جهة أخرى لم تكن الجهود الأولى إستيطانية مدنية بل كانت عسكرية فظروف تلك الفترة جعلت الجيش على رأس الأولويات الإستعمارية².

غير أن هذا لا يعني أن الفترة الممتدة ما بين 1830-1848م لم تشهد بعض المحاولات الأولى الداعية إلى تأسيس البنوك والمؤسسات المالية، فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر سنة 1841م حين طرحت الغرفة التجارية فكرة تأسيس بنك خاص بالجزائر تحت اسم البنك الجزائري La Banque Algérienne، برأسمال قدره 2 مليون فرنك بهدف تطوير الزراعة والتجارة، وكان من دعاة إنشاء هذا البنك M. Cabanillas و M. Edouard lichthin³. غير أن المشروع رفض نظرا لسوء الأوضاع السياسية والعسكرية الناتجة عن مقاومة الأمير عبد القادر.

إنتهت مقاومة الأمير في سنة 1848م، وهي السنة التي شهدت فيها المستوطنة "هجرة عكسية نحو فرنسا"⁴، فالأوضاع المالية والسياسية لا تخدم القادمين الجدد ولا تساعدهم على الإستثمار في المجال الزراعي، فزيادة على غياب القرض تعاني المستوطنة من قلة المياه وغياب السدود، وليس هذا وحسب بل قلة البذور والأسمدة، وكل الضروريات الإقتصادية الأخرى، غير أن تلك الهجرة العكسية وضعت السلطات الفرنسية تحت الضغط المتزايد فما كان منها سوى الإعلان عن تأسيس منشأة الخصم le comptoir d'escompte، والتي تأسست بعد تصويت جمعية المساهمين يوم 20 جويلية 1849م، وبرأسمال قدره 1.500.000 ف.ف.

كل ذلك يستدعي ضرورة الفهم العميق للعملية الإقتصادية الفرنسية في الجزائر وعليه حاولت هذه الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات العامة التي فرضتها المتغيرات المالية.

أسئلة الدراسة:

- 1- كيف كانت الأوضاع الإقتصادية قبل الإستقلال المالي؟.
- 2- هل الظروف التي مرت بها المستوطنة هي من أنتجت ذلك؟.
- 3- ما مدى أهمية الإستقلال المالي في إرساء دعائم الهيمنة الإقتصادية؟.
- 4- ما مدى قدرة المستوطنة على تسيير شؤونها بعد الإستقلال؟.
- 5- ما نتائج هذا التخطيط الذي جاءت به الجمهورية الثالثة؟.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع مهم سمح لنا بإكتشاف العديد من الجوانب التاريخية الإقتصادية التي تخص تاريخ الجزائر خلال الحقبة الكولونيالية، والخروج عن القاعدة التاريخية العسكرية والسياسية.

من خلال معالجة هذه المواضيع نتمكن من تقديم صورة عامة للطرق الإستراتيجية والأساليب الإقتصادية التي إستخدمتها فرنسا في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- معرفة نتائج التخطيط المالي الذي تبنته الجمهورية الثالثة.
- الكشف عن أسباب ظهور المؤسسات المالية في عهدها.
- الفرق بينها وبين الإمبراطورية الثانية في كيفية تسيير الشؤون الإقتصادية والمالية.
- حقيقة المنحنى التصاعدي الذي تسير على نهجه المستوطنة.
- مدى تحقيق الأرباح المالية التي كانت تتطلع لها فرنسا في الجزائر.

منهج الدراسة:

إنطلاقا من النجاحات التي حققها الميزان التجاري بعد قيام الجمهورية الثالثة، ونظرا لإستقرار الأوضاع العامة، ضغط المستوطنون على السلطات الفرنسية بضرورة تقديم الإستقلال المالي للجزائر، فباته الفترة مثلت القوة الفعلية بين الإدارة والفرد، ورسمت بوادر النجاح الفعلية لفرنسا في الجزائر، فبالنظرة إلى النجاحات الزراعية والتجارية المحققة، ونظرا لقدرة المستوطنة على تغطية تكاليفها قامت السلطات الفرنسية بتقديم الإستقلال المالي للمستوطنة في سنة 1900م.

2- الإستقلال المالي للجزائر سنة 1900م ودوره في إرساء دعائم الهيمنة الإقتصادية:

مع مطلع القرن العشرين شهدت الجزائر إذا تنظيما ماليا محكما، فالثلاثون سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر ترجمت لنا حقيقة المنحى التصاعدي الذي تسير على نهجه المستوطنة، فبعد أن إنتشرت المؤسسات المالية والبنوك وإنظم القرض، عرفت الزراعة والتجارة تلك النتائج المرجوة، بحيث إرتفعت قيمة التجارة الخارجية والتي ترجم ثروة البلد إلى ما قيمته 1.700 مليار ف.ف. في سنة 1900م¹⁰، الأمر الذي سمح بمنح الإستقلال المالي، فصادات الميزان التجاري قادرة على تغطية النفقات العامة للمستوطنة، فهل ستتمكن المستوطنة من الحفاظ على إستقلالها المالي؟.

قبل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، وجب معرفة الأوضاع العامة للمستوطنة في هاته المرحلة من الناحية الزراعية، بحيث شهدت المستوطنة ما بين 1902-1906م حالة من الإستقرار في الإنتاج الزراعي الأمر الذي تسبب في عجز الميزانية طيلة الفترة الممتدة من 1902م وإلى غاية 1906م، ووصل العجز إلى 14%، وهي نسبة معتبرة، وتعود أسباب ذلك إلى إرتفاع الواردات عن الصادرات من جهة وإلى الأزمات الزراعية التي ضربت الجزائر ما بين 1901م و1904م و1905م و1908م من جهة أخرى¹¹.

ولم تتوقف الأمور هنا بل إن السنوات القادمة كانت الأكثر ضررا فالجزائر خلال الأربعين سنة - أي ما بين 1900م- 1940م - شهدت العديد من الأزمات القوية، كانت أولها أزمة 1912-1914م عندما حدث عدم تكافؤ في الإنتاج بحيث أصبح أقل وفرة ليعاني الميزان التجاري العجز في سنة 1912م بما قيمته 124 مليون ف.ف، وليرتفع مباشرة في سنة 1913م إلى 166 مليون ف.ف.¹² هي أرقام تبين لنا حقيقة الوضع العام للمستوطنة، وتبرز لنا حقيقة الخلل

ولمدة 3 سنوات قابلة للتجديد⁵، غير أن الميدان أثبت أن هذه المؤسسة غير قادرة على إحتواء الوضع الإقتصادي للجزائر، فالعملة غير موجودة، وطرق تقديم القرض صعبة، كما أن المقدمة منها لا تخدم سوى القطاع التجاري، وعليه وجب تغيير الإستراتيجيات وإستبدالها بأخرى أكثر عمقا.

أمام هذه الأوضاع ما كان من السلطات الفرنسية سوى التفكير مليا في طرح البديل، ولتعلن بذلك عن تأسيس بنك الجزائر la banque de l'Algérie بموجب القانون الصادر بتاريخ 4 أوت 1851م⁶، لتتغير الأوضاع العامة للمستوطنة، فالبنك يشر في أعماله مباشرة بعد تأسيسه، وعمد إلى طبع العملة (أنظر الملاحق) لتشجيع النشاط التجاري والزراعي، ليأخذ الإستيطان في هذه المرحلة حسب ERNEST Mercier "طفرة حقيقية"⁷، فتأسس البنك كان بمثابة المتنفس الحقيقي للمستوطنين، كما أن نجاحات البنك تخطت كل الرهانات.

سعت الإمبراطورية الثانية إلى تشجيع الشركات والمؤسسات الإستثمارية، ونذكر على سبيل المثال شركة البهرة والمقطع التي تأسست سنة 1865م⁸، وكذا الشركة العامة التي تأسست بموجب القانون الصادر بتاريخ 12 جويلية 1865م⁹، لتكون هذه آخر مؤسسة في عهد الإمبراطورية الثانية التي إنتهت في سنة 1870م، وتطلق العنان بعدها للجمهورية الثالثة التي غيرت جميع الإستراتيجيات والتوجهات المالية، بحيث قدمت العديد من التسهيلات وخلقت ذلك المناخ المناسب لتأسيس المؤسسات المالية.

يعتبر عهد الجمهورية الثالثة مرحلة إقتصادية ومالية إنتقالية، لأن أغلب المؤسسات المالية والشركات ظهرت في هذه الفترة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القرض الليوني Le Crédits Lyonnais، القرض العقاري الجزائري والتونسي Le Crédits Foncier d'Algérie et de Tunisie، وغيرها من المؤسسات والفروع ... كما أن القرض تنوع وأصبح قصير، متوسط، وطويل المدى، بل ويقدم بسهولة الأمر الذي أدى إلى إنفجار الزراعات النقدية كزراعة الكروم، والتبغ مثلا، وتطور بعض الزراعات الأخرى الحبوب، الحمضيات بأنواعها، البقوليات وغيرها... مما رفع من قيمة الصادرات مقارنة بالواردات، وهنا وفي ذات السياق لا يفوتنا القانون الجمركي الذي سنته فرنسا في سنة 1851م، حيث ساهم هذا الأخير في ربط الجزائر بفرنسا من الناحية التجارية، وأصبحت الجزائر رقعة فرنسية ثانية، نظرا للتسهيلات الجمركية بين الإقليمين بإستثناء بعض المواد.

الإقتصادي، وليس هذا فحسب بل تتخطاها إلى جلب الإستثمارات الكبرى، فعلى سبيل المثال وفي سياق الأشغال الكبرى قامت السلطات الفرنسية بإنشاء الطرقات كالطريق الوطني رقم 01 للربط بين البلدة والشريعة، والطريق الوطني رقم 24 الرابط بين الجزائر وبجاية عن طريق الساحل، وكذا الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين سطيف وباتنة وغيرها... ولم تتوقف عند الطرقات بل هيئت حتى الموانئ كميناء وهران الذي قامت بتوسيعته¹⁷، لإستيعاب الحركة التجارية.

إن الهدف من ذكر الأشغال الكبرى لا يصب في إطار السرد فقط، وإنما نريد أن نوضح أن فرنسا هي من تغذي المستوطنة برأس المال، فالجزائر لوحدها غير كافية بتغطية نفقاتها بإعتبار أن النفقات كبيرة ومتنوعة والمداخل لا تغطي العجز، كما لا يجب أن ننسى أن الإنتكاسات الإقتصادية التي تعرضت لها الجزائر دفعت ثمنها فرنسا، على إعتبار أن الجزائر ملحقه إقتصادية تابعة لها، إذا فنحن نحلل من الناحية الإقتصادية، صحيح أن ما تم إنشائه كان لخدمة الأغراض الإستعمارية، وتشجيع الإستيطان، ولكن الفكرة هنا تصب في إطار مالي، فإذا إستفادت فرنسا من الجزائر ماليا لكانت الجزائر هي من تقرض فرنسا وليس العكس.

بقيت المستوطنة تعاني العجز وتمولها الوطن الأم إلى غاية سنة 1940م، وهي السنة التي سقطت فيها فرنسا تحت الإحتلال الألماني لتتفاقم الأوضاع في المستوطنة بداية من هاته السنة فالنفقات أصبحت ضخمة جدا، فهي تمس الآن الدفاع الوطني أكثر من ذي قبل، وما زاد الطين بلة هو عجز التجارة الخارجية، والتي كان لها الدور الأكبر في الحياة الإقتصادية للمستوطن¹⁸، ويعود العجز إلى نزول الحلفاء بالمستوطنة سنة 1942م، وبالتالي إنقطعت العلاقات التجارية، الأمر الذي سيؤثر على المداخل المالية للمستوطنة.

3- نتائج التخطيط المالي للجمهورية الثالثة ما بين 1900-1945م:

تمكنت الجمهورية الثالثة من جعل الجزائر ورشة رأسمالية لا حدود لها، فالسياسة المالية التي إتبعها جعلت فترتها هي الأنجح في تاريخ الإحتلال الفرنسي للجزائر، ففي فترتها نجح القطاع الزراعي والتجاري لأبعد مدى، بحيث توسعت المساحة الزراعية فالجزائر التي لم تكن تملك أكثر من

القائم بين الصادرات والواردات، لنستنتج هنا أن العجز المالي لا بد وأن تغطيه الوطن الأم، وبالتالي أين هي الإستقلالية المالية التي نادى بها المستوطنون؟.

تواصلت الأزمات ولم تتوقف هنا لأن الحرب العالمية الأولى على وشك الإندلاع لتتأثر المستوطنة بتأثر الميزان التجاري الذي أصبحت صادراته لا تخرج عن سياق ما تحتاجه الوطن الأم خلال الحرب¹³، فالحالة الآن تستدعي تغيير طبيعة الصادرات من مواد زراعية إلى مواد صناعية، ومما لا شك فيه أن الزراعة لم تعاني من الفائض وعدم القدرة على تصديره، وإنما عانت من قلة اليد العاملة لأن قانون التجنيد الإجباري والصادر في سنة 1912م إمتص شباب المستوطنة، الأمر الذي سينتج عنه نقص في اليد العاملة الزراعية، وبالتالي سترتفع الأجور لا محالة، وما أمام المستثمرين سوى الإنتظار إلى أن تهدأ الأوضاع وتتوقف عجلة الحرب العالمية الأولى.

توقفت الحرب إذا وهدأت الأوضاع غير أن نتائجها لم تتوقف بحيث تولدت صعوبات أخرى فما بين 1920-1924م شهدت المستوطنة أزمة جفاف، وظهرت المجاعة، عم التفوس، وقتل أعداد كبيرة من الأهالي، ولم تشهد الحالة التحسن إلا في نهاية 1924م¹⁴، وما كادت المستوطنة أن تنفخ حتى حدثت أزمة 1930-1935م، لتثبت هذه الأزمة مدى خطورتها على المستوطنة ولهذه الأزمة أسبابها المحلية نحصرها في العقار، وفي إرتفاع مساحة الكروم بطريقة متسارعة جدا، فبعد أن كانت مساحتها 200.000 هـ في سنة 1925م قفزت إلى 400.000 هـ في سنة 1935م، بل وحتى القروض أصبحت تقدم بطرق غير مدروسة بحيث أننا نجد المنافسة بين القرض العقاري، القرض الجهوي، القرض الزراعي المتبادل، وبنك الجزائر ومؤسسات القرض الأخرى، الأمر الذي أنتج عدم إستقرار الفرنك الفرنسي والذي يعود إلى سنة 1927م أي مع إندلاع الأزمة المالية العالمية، وليسيطر الدولار على الأسعار وعلى الأسواق الخارجية¹⁵.

هي أوضاع مختلفة عصفت بالمستوطنة خلال فترات متقاربة، وهي إهتزازات مالية لم تكن وليدة الحرب العالمية الثانية، كان لها الأثر الواضح في عجز في الميزان التجاري لنصل إلى فكرة عدم تمكن المستوطنة من تغطية ميزانيتها، فالنفقات أكبر من المداخل، وللتوضيح فقط نذكر ميزانية 1926م والتي شهدت عجزا كبيرا نظرا لإرتفاع نفقاتها والتي خصت الأشغال الكبرى¹⁶، وتعتبر الأشغال المساهم الرئيسي في دفع عجلة النمو، وإنشائها يعني النهوض بالوضع

18.000 هـ من الخمر في سنة 1877م¹⁹، أصبح رقم هكتاراتها في المقاطعات الثلاث ما بين 1930-1933م كمايلي:

السنوات	1930م	1931م	1932م	1933م
المقاطعات	المساحة 1000 هكتار	المساحة 1000 هكتار	المساحة 1000 هكتار	المساحة 1000 هكتار
الجزائر	96	106	115	119
وهران	155	183	213	229
قسنطينة	20	23	24	25
المجموع	271	312	352	373

Source : archives financière et économique, Algérie, superficie des vignobles et production de vin, deef: 73471, be: 13/17.

هنا زراعة التمر، التي إحتلت فيها عائلة Brilebois المركز الأول في السيطرة على ثروة المنطقة، التي نجحت فيها نجاحا كبيرا، ويعود الفضل إليهما في التعريف بتمر دقلة في الخارج، لأنه ولغاية البدايات الأولى للقرن 19م لم تكن بسكرة معروفة بتمورها بعد، وكانت العائلة تصدر تمرها إلى لندن، وبولونيا، وتشيكو سلوفاكيا بما مقداره 500.000 علب من التمر وكل علبه وزن 500 غرام، وتتويجا لجهودها منحت لهم الميدالية الذهبية في مسابقة التمر بمرسيليا²³.

لم يكن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد المستفيد من الدعم المالي، بل نجد أيضا التجاري، فالتجارة تحتاج إلى أموال للتصدير والإستيراد أكثر من غيرها، غير أن ما إختلفت فيه المستوطنة مع الوطن الأم من الناحية التجارية هو قلة تخصص القرض التجاري²⁴، لكن ورغم ذلك كانت قيمة الصادرات من الخمر خلال الفترة الممتدة ما بين 1920-1938م كمايلي:

السنوات	1000 هكتار	مليون فرنك
1920م	2.730	246
1921م	4.472	358
1922م	4.775	406
1923م	5.783	503
1924م	6.658	573
1925م	7.394	547
1926م	9.436	1.359
1927م	7.122	1.355
1928م	7.382	1.432
1929م	9.075	1.452
1930م	10.940	1.663

غير أن هذا لا يعني أن مساحة الكروم توقفت بل وصلت في سنة 1935م إلى 400.000 هـ²⁰، ونفس الشيء بالنسبة للحمضيات التي إرتفعت مساحتها في عهد الجمهورية الثالثة فالعنصر الأول الذي ساهم في زراعتها هو تطور القرض، أما العنصر الثاني فيعود إلى فرض فرنسا حقوق دخول الحمضيات الأجنبية إليها، الأمر الذي شجع المستوطنة على الإنتاج لترتفع المساحة إلى 50 % بالنسبة للبرتقال و 40% بالنسبة لليوسفي في سنة 1938م²¹. غير أن إهتمام السلطات الفرنسية بالحمضيات لم يتوقف هنا بل قامت في 5 جويلية 1938م بإصدار المرسوم المؤسس لـ La comité nationale des agrumes بهدف تنظيم ونقل وتصدير الحمضيات وغيرها²²، وكل هذه الجهود تدل على قوة التخطيط خلال عهد الجمهورية الثالثة.

لم تهتم الجمهورية بالجزء الشمالي من الجزائر فقط، بل شجعت حتى الإستثمارات الزراعية في الجنوب وإننا نقصد

1.789	12.778	1931م
1.993	13.287	1932م
2.332	15.048	1933م
1.107	11.625	1934م
957	11.959	1935م
1.358	10.783	1936م
1.893	12.132	1937م
2.756	16.403	1938م

Source : A.B, Algérie, vins, archives bancaire (Paris), deef: 73471, be: 13/17.

غير أن الخمر لم تكن المنتج الوحيد الذي يصدر نحو فرنسا، بل نجد أيضا الحمضيات والحبوب وحتى الخضر والبواكير التي تدل على التنوع الزراعي في المستوطنة من جهة، وعلى السياسة القرصية الموجهة للمستوطنين، بحيث تمكنت فرنسا من إنشاء العديد من السدود في الجزائر في هاته الفترة كسد واد الفضة.....، الأمر الذي يسمح بارتفاع المساحة المسقية، وبالتالي إرتفاع الإنتاج، لهذا نجد أن الخضر والبواكير كانت من بين المنتوجات التي وضعت لنفسها مكان على سلك الصادرات بحيث أن الإنتاج كان ما بين 1920-1938م كما يلي:

الصادرات						السنوات
إنتاج البطاطا البكرة		الخرف		بطاطا بكل أنواعها		الفاصوليا الخضراء
1000 قنطار	1000 قنطار	مليون فرنك	1000 قنطار	مليون فرنك	1000 قنطار	مليون فرنك
1920م	؟	27	؟	129	9.5	17
1921م	؟	48	؟	196	14.7	25
1922م	؟	91	؟	167	14.2	22
1923م	؟	84	؟	260	20.8	56
1924م	؟	118	؟	290	27.6	44
1925م	442	93	؟	489	41.5	35
1926م	354	75	8.9	423	46.9	44
1927م	345	84	10.5	314	34.5	41
1928م	373	47	6.5	380	41.8	31
1929م	442	94	12.0	402	44.3	33
1930م	487	72	9.4	422	40.5	37
1931م	328	79	8.3	293	31.0	56
1932م	435	67	8.1	380	46.0	42
1933م	485	113	13.8	476	38.6	53
1934م	386	172	22.5	403	47.9	52
1935م	368	171	25.0	463	56.0	55
1936م	456	223	33.4	731	74.6	84
1937م	532	296	39.4	789	65.5	80
1938م	667	159	27.9	775	103.0	93

Source : Algérie, primeurs, archives bancaires (Paris), deef : 73471, be : 13/76.

هي سياسة كولونيالية إستيطانية لأبعد مدى، سياسة مكنت الإحتلال الفرنسي في الجزائر من السيطرة على مختلف القطاعات الإقتصادية التي لا نجد فيها الأهالي إلا نادرا، فكل ما أنجزته هذه الجمهورية كان لخدمة المستعمر، ولإسترجاع رؤوس أموالها التي إستثمرتها في الجزائر ، فالطبيعة الإستثمارية تقوم على طرح الأموال وإستخلاص

الأسس الأخيرة للمشروع الكولونيالي، وأبعدت كل الشكوك حول المشروع الإستعماري، فعندما تكون الإنطلاقة جيدة ومميزة كتلك التي إنتهجتها الجمهورية الثالثة، ستكون النجاحات أكثر والوصول إلى نقطة النهاية سيكون أكثر تميزاً، غير أن الإنطلاقة التي صنعتها الجمهورية لم تحضى بالنهايات الجيدة، لأنها في مضمار غير مضمارها، وقد تقلب الأحوال من حولها، فالأهلي صاحب الأرض لا نكاد نجده بين ثنابا هذه الجمهورية، فهو صاحب الأرض وله كل الحق، فلا بد وأن تتيح له الظروف فرصة للإنتفاضة والثورة.

لم يكن الأهلي يملك الثقة الكافية لمواجهة الإحتلال الفرنسي، غير أن نهاية الحرب العالمية الثانية أشعلت الشرارة الأولى لدى هؤلاء، فعهد الجمهورية الثالثة قد إنتهى، وإنتهت عقدة الخوف من فرنسا، لتقوم الجمهورية الرابعة (1946-1958م) متناقلة جراء الحرب العالمية، وتبدأ بعدها بتغيير الإستراتيجيات، ودمج الأهالي في القطاعات المختلفة، والقيام بالمشاريع الصناعية الأولى من نوعها في المستوطنة، غير أن الأوان قد فات، لأن الجمهورية الخامسة وصلت عندما كانت الثورة في أوج قوتها وما كان عليها سوى مواجهة مصيرها، فالأهلي الذي عان الأمرين إنتفض وثار ضد الوضع العام وما هي إلا سنوات وتطوى صفحات من التاريخ الإستعماري الذي كلف الجزائر 132 سنة.

4- خاتمة:

عمدت الجمهورية الثالثة إلى ترسيخ دعائم التواجد الفرنسي في الجزائر بشق الطرق، فقد طوت هذه الجمهورية نظام الحكم الإمبراطوري، وألحقت الجزائر مباشرة بفرنسا، فكل شؤون المستوطنة ترتبط بالوطن الأم، فلا سبيل لنجاح المخطط الإستعماري سوى نهج هذا الطريق، فهو من سيجعل المستوطنة رقعة أروبية، وورشة رأسمالية كولونيالية مفتوحة تخطت فيها الوطن الأم كل نسب النجاح المتوقعة.

الفائدة، وما الجزائر سوى رقعة جغرافية إستثمرت فيها رؤوس الأموال.

بالنسبة لفرنسا لم يحقق المشروع الإستعماري الأرباح المرجوة، فالتطلعات الفرنسية والمخطط المسطرة لم تفي بالغرض، لأن الجزائر كانت تحتاج إلى كل شئ، فهي لا تملك طرق مواصلات، فبعد الإحتلال وجدت السلطات الفرنسية أن الجزائر لا تحتوي على طرق معبدة، وحتى الموجودة منها لا تفي بالغرض، وعلى إثر ذلك قامت بتقسيم الجيش إلى مجموعات كانت إحداها مختصة بفتح الطرق خلال الفترة الأولى من الإحتلال²⁵.

غير أن الأمور تحسنت بعد تأسيس البنوك والمؤسسات المالية، والشركات الإستثمارية التي قامت بتدعيم البنى التحتية وإنشاء متطلبات الحياة الإقتصادية الضرورية، من إنشاء للسدود، وتقديم القروض التجارية، إنشاء المخازن، إزالة العوائق الجمركية، توفير البذور والأسمدة....، وكل هذا كان يقدم من طرف الخزينة الفرنسية، فالمستوطنة ونتيجة لإنشائها لبرامج الأشغال الكبرى لم تتمكن من تغطية النفقات، فالنفقات لا تغطي إنشاء المشاريع الكبرى كالسدود، فتح الطرقات، توسيع الموانئ، وتوفير الحاجيات الضرورية للدولة لأن الأزمات التي تعرضت لها المستوطنة بحكم الرابط التاريخي مع فرنسا أثرت عليها وعلى مداخيلها، فلا يجب أن ننسى أن الجزائر لا تزال عبارة عن بلد تحت التطور والنمو، وقطاعها الزراعي والصناعي هما أساس إقتصادها، لأن الصناعة في هذه الفترة لم تكن موجودة بالقدر الكافي، فكل ما هو موجود مواد أولية خامة تقوم فرنسا بتصديرها إلى فرنسا وإستغلالها، غير أنه وجب علينا التوقف عند هذه النقطة، لأن ما كانت تأخذه فرنسا من المواد الأولية كانت تنتفع بيه في بلدها الوطن الأم، وكل ما كان يصل إلى الجزائر عبارة عن مواد مصنعة تحتاجها أي دولة.

بقيت الأوضاع مستقرة في المستوطنة طيلة الفترة الممتدة من 1870-1938م، فهي فترة تحويلية، فترة ساهمت في وضع

5- الملاحق:

نماذج عن إصدارات بنك الجزائر.

الوجه الخلفي	الوجه الأمامي للعملة
	
	
	
	

Source : Centre de documentation historique sur l'Algérie (Marseille), la banque de l'Algérie.



Source : C.D.H.A, la banque de l'Algérie.

J.P. Kremer, projet de colonisation de l'Algérie, -1

6-البوامش:

M.dusaque, Paris, 1848, pp.5-6.

- Archives financière et économique (Paris), **Algérie**, -21
production d'agrumes 5 mai 1939, deef: 73471,
be: 13/76.
- Algérie, Archives financière et économique (Paris), -22
rapport économique, deef: 73471, be: 13/76, p.9.
- Les fêtes de Biskra**, journal l'Afrique du nord -23
illustrée, numéro 200, 20 année, 28 février 1925,
Alger, p.19.
- Archives financière et économique (Paris), -24
**L'évolution économique de l'Algérie et les crises
(1900-1938)**, op, cit, p.12.
- M.Couize, **Introduction a un plan général** -25
**d'administration civile et de colonisation agricole
en Algérie**, J.frey, Paris, 1847, p.9
- 7 المصادروالمراجع:
-الوثائق الأرشيفية:
- Archives financière et économique (Paris), -1
Principales banques Algériennes, deef: 73471, be:
13/76, Paris.
- Archives financière et économique (Paris), -2
**L'évolution économique de l'Algérie et les crises
(1900-1938)**, deef: 73471, be: 13/76.
- Archives financière et économique (Paris), **Eléments** -3
**d'appréciation sur la situation financière 29
décembre 1940**, deef 73471, be: 13/76.
- Archives financière et économique (Paris), **Algérie**, -4
superficie des vignobles et production de vin,
deef: 73471, be: 13/17.
- Archives financière et économique (Paris), **Algérie**, -5
production d'agrumes 5 mai 1939, deef: 73471,
be: 13/76.
- Archives financière et économique (Paris), **Algérie**, -6
vins, archives bancaire (Paris), deef: 73471, be:
13/17.
- Archives financière et économique (Paris), **Algérie**, -7
rapport économique, deef: 73471, be: 13/76, p.9.
- Mémoire sur la colonisation de l'Algérie**, -2
.H.Renoux, Paris, 1856, p.28
- M.Edouard lichtlin**: conseiller municipale d'Alger et -3
président de la chambre de commerce, qui devait être
un jour le premier directeur de la banque de l'Algérie,
Ernest picard, **La monnaies et le crédit en** : أنظر
Algérie depuis 1830, Jules Carbonel, Alger,
1930, p.74-75.
- La colonisation en Algérie (1830-1921)**, Emile -4
Pister, Alger, 1922, p.18.
- ERNEST Picard, op, cit, pp.94-95. -5
- Archives financière et économique (Paris), -6
Principales banques Algériennes, deef: 73471, be:
13/76, Paris, p.22.
- ERNEST Mercier, **L'Algérie et les questions** -7
Algériennes, Challannel Ainé, Paris, 1883, p.61.
- ANTOINE Herzog, **L'Algérie et la crise cotonnière**, -8
Ch.H Hoffmann, Colmar, 1864, p.9.
- LOUIS Vignon, **La France en Algérie**, Hachette et Cie, -9
Paris, 1893, p.104.
- Archives financière et économique (Paris), -10
**L'évolution économique de l'Algérie et les crises
(1900-1938)**, deef: 73471, be: 13/76, p.2.
- Ibid. -11
- Ibid., p.13. -12
- Ibid, p.19. -13
- .25Ibid, p. -14
- Ibid. -15
- Archives financière et économique (Paris), **Eléments** -16
**d'appréciation sur la situation financière 29
décembre 1940**, deef 73471, be: 13/76.
- Ibid. -17
- Ibid, p.15. -18
- PAUL Bourde, **A travers l'Algérie**, C.Charpentier, -19
paris, 1880, p.35.
- Archives financière et économique (Paris), -20
**L'évolution économique de l'Algérie et les crises
(1900-1938)**, op, p.29.

Archives financière et économique (Paris), **Algérie**, -8

primeurs, deef : 73471, be : 13/76.

-المصادر الأجنبية:

PAUL Bourde, **A travers l'Algérie**, C.Charpentier, -1

paris, 1880.

ERNEST Mercier, **L'Algérie et les questions** -2

Algériennes, Challannel Ainé, Paris, 1883.

ANTOINE Herzog, **L'Algérie et la crise cotonnière**, -3

Ch .H Hoffmann, Colmar, 1864.

LOUIS Vignon, **La France en Algérie**, Hachette et Cie, -4

Paris, 1893.

J.P. Kremer, **projet de colonisation de l'Algérie**, -5

M.dusacque, Paris, 1848.

Mémoire sur la colonisation de l'Algérie, -6

H.Renoux, Paris, 1856.

Ernest picard, **La monnaies et le crédit en Algérie** -7

depuis 1830, Jules Carbonel, Alger, 1930.

La colonisation en Algérie (1830-1921), Emile -8

Pister, Alger, 1922.

Les fêtes de Biskra, journal l'Afrique du nord -9

illustrée, numéro 200, 20 année, 28 février 1925,

Alger

M.Couize, **Introduction a un plan général** -10

d'administration civile et de colonisation agricole

.en Algérie, J.frey, Paris, 1847